

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
قسم التمويل والاستثمار

## مقرر الهندسة المالية

رمز المقرر مال 422

رقم الوحدة 3

موضوع الوحدة قيود الهندسة المالية الإسلامية

تم دعم تنظيم المعرفة المتعلقة بهذا المقرر من قبل برنامج دعم المعرفة المتخصصة في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية. كامل حقوق البحث محفوظة للكرسي. لا يقبل نسخة أو نشره أو توزيعه أو الاقتباس منه أو استخدامه لأي غرض إلا بإذن خطي من الكرسي

كرسي

سابك

كرسي  
سابك  
Chair for Islamic Financial  
Markets Studies  
المالية الإسلامية



# ملخص الوحدة السابقة

- \* تم في الوحدة السابقة التعرف على مفهوم الهندسة المالية، وعلاقتها بالمشتقات المالية التي تعد أبرز ثمراتها. مع بيان الفرق بينها وبين الهندسة المالية الإسلامية.
- \* بينت الوحدة الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية للهندسة المالية، مع التركيز على آثار بعض منتجاتها السلبية والتي كان لها دور واضح في حدوث الأزمة المالية الأخيرة.
- \* ثم استعرضت الدليل الإحصائي حول مدى تقلب الأسواق المالية في العقود الأخيرة، ودور أبرز منتجات الهندسة المالية (المشتقات) في ذلك. وأهم الدروس المستفادة من نجاح وإخفاق المشتقات في العقود الماضية.



# ملخص الوحدة السابقة

- \* وقدمت الوحدة إحصاءات حديثة حول حجم سوق المشتقات المالية، واتجاهات نموها. واتضح منها أن سوق المشتقات الموازية (مقارنة بالمنظمة) تستحوذ على أغلب صفقات السوق من حيث القيمة
- \* وقدمت الوحدة أخيرا نظرة فاحصة لهيكل سوق المشتقات، بالتركيز على توزيع العقود التي تتم في الأسواق المنظمة والموازية حسب أنواع المشتقات، والأصول الضمنية المبنية عليها.



# المحتويات

أصول المعاملات المحرمة

1

مفهوم الربا

2

دوائر الربا

3

أنواع الربا

4

الربا والبيع

5



# المحتويات

الخطر في الاقتصاد الإسلامي

1

ضوابط المخاطرة المقبولة

2

الغرر

3

تصنيف المبادلات حسب الغرر

4

5



# الحصيلة التعليمية

بنهاية هذه الوحدة، يجب أن تكون قادراً على:

- \* معرفة أصول المعاملات المحرمة في الإسلام التي تمثل القيود الرئيسية على الهندسة المالية الإسلامية.
- \* التمييز بين أنواع الربا، والفرق بين الربا والبيع الآجل.
- \* الإلمام بمخاطر الربا الاقتصادية، ومحاولات الدول للحد منها.
- \* تجلية مفهوم الخطر، وضوابط المخاطرة المقبولة في الشريعة.
- \* كيف يمكن استخدام مبدأ المعاوضة الصفيرية لمعرفة مدى وجود غرر فاحش في معاملة معينة.



# دائرة المعاملات

منطقة  
الحرام

منطقة  
الحلال



# أصول المبادلات المحرمة

\* الربا ← الظلم

\* الغرر ← الجهل

\* ﴿ وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً ﴾



# الربا

- \* الربا محرم في كل الأديان السماوية
- \* معظم القوانين الوضعية التي أجازته تضع سقفاً أعلى له. لماذا؟

## مخاطر الربا:

- \* فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي: الفوائد على أصل القروض ومتأخراتها تنمو تلقائياً وبغض النظر عن النمو في الثروة والانتاج
- \* تنمو تبعاً لذلك الديون مع مرور الوقت وبمعدل أسرع من معدل نمو الثروة والدخل، إلى أن تصبح الفوائد أكبر من الدخل المتولد في الاقتصاد.



# الربا

- \* فتبدأ حالات عدم الاستقرار، بسبب زيادة احتمالات إعلان الإفلاس، أو حدوث تضخم جامح
- \* النتيجة : تصحيح من خلال شطب الديون الهائلة التي لا تستند إلى أصول حقيقية، والبداية من جديد ...
- \* الربا يجعل الاقتصاد هشاً = سهولة الانهيار أمام الصدمات الخارجية
- \* مثال: الاقتصاد الأمريكي



# الربا

## المؤشرات المالية في الولايات المتحدة (تريليون دولار)

النمو	٢٠٠٧م	١٩٩٨م	
%١١٢	٤٧,٨	٢٢,٦	إجمالي المديونية
%١٥٥	١٦,٢	٦,٣	مديونية القطاع المالي
%٩٥	٣١,٧	١٦,٢	مديونية القطاعات غير المالية
%٥٦	١٤,٢	٩,١	الناتج المحلي (GDP) الاسمي
%٣٥	%٣٤.	%٢٥.	نسبة الدين إلى الناتج المحلي
%١٨٠	٤٣.	١٥٥	أرباح الشركات المالية (مليار)
%٦٠	٨٧.	٥٤٤	أرباح الشركات غير المالية (مليار)



# الربا

## القيود على الربا

- \* العجز في الميزانية لا يتجاوز نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي (3%)
- \* لا يتجاوز الدين الحكومي (60%) من الناتج
- \* قيود على ديون الشركات ... والأفراد
- \* الهدف منع انفلات المديونية ... ولكنها تظل قيود غير فعالة



# الربا

ما الحل: علاج المشكلة من جذورها:

- \* منع الربا (معاوضة)
- \* ربط نشوء الدين بصفقات حقيقية (البيع الآجل والسلم)
- \* تقييد تداول الديون ولو كانت ناشئة بعقود شرعية
- \* تحفيز البدائل:
- \* التمويل من خلال المشاركة
- \* التمويل غير الربحي مثل القرض الحسن (تبرع)



# الربا

- \* الربا يشمل قرض كل مال مثلي (وليس النقود فقط)
- \* اختلاف البدلين طريق المشروعية. ولكن ما درجة الاختلاف المطلوبة؟ هل يعد كل اختلاف مهما كان صغيرا مقبولاً؟
- \* معيار الاختلاف المقبول: ألا يقع في ربا البيوع
- \* قاعدة عامة: كلما أشد التماثل بين البدلين اشتمت القيود المفروضة على المعاملة

- \* مبادلة الصنف مع نفسه = يدا بيد (منع التأجيل) + سواء بسواء (منع الزيادة = الفضل)
- \* مبادلة صنف مع آخر من فئته = يدا بيد (منع التأجيل)
- \* مبادلة صنف مع آخر من غير فئته = الضوابط العامة للمعاملات



# الربا

## ضوابط تبادل الأصناف الستة

الذهب	الفضة	القمح	الشعير	التمر	الملح
الذهب	⊕ =	✓	✓	✓	✓
الفضة	⊕ =	✓	✓	✓	✓
القمح	✓	⊕ =	⊕	⊕	⊕
الشعير	✓	⊕	⊕ =	⊕	⊕
التمر	✓	⊕	⊕	⊕ =	⊕
الملح	✓	⊕	⊕	⊕	⊕ =

مفتاح الرموز:

⊕ يبدأ بيد، ومخالفة هذا الشرط توقع في ربا النساء.

= مثلاً يمثل سواء بسواء، ومخالفة هذا الشرط توقع في ربا الفضل.

✓ يخضع للضوابط العامة.

بتصرف عن: الجامع في أصول الربا. رفيق المصري، دار القلم، ١٩٩١م، ص ٩٤.



# الربا

## درجة التماثل بين البدلين



### شكل ٢

إذا تماثل البدلان وتأجل أحدهما فالمعاملة قرض وتخضع لأحكام ربا القروض أيضاً كانت مادة التبادل. أما إذا كان الغالب على البدلين الاختلاف فالمعاملة بيع أيضاً كانت مادة البدلين. أما إذا تشابه البدلان فالمعاملة تخضع لأحكام ربا البيوع إذا كانت المادة من الأصناف الستة أو ما في حكمها، وما عداها فهو يدخل في البيع.

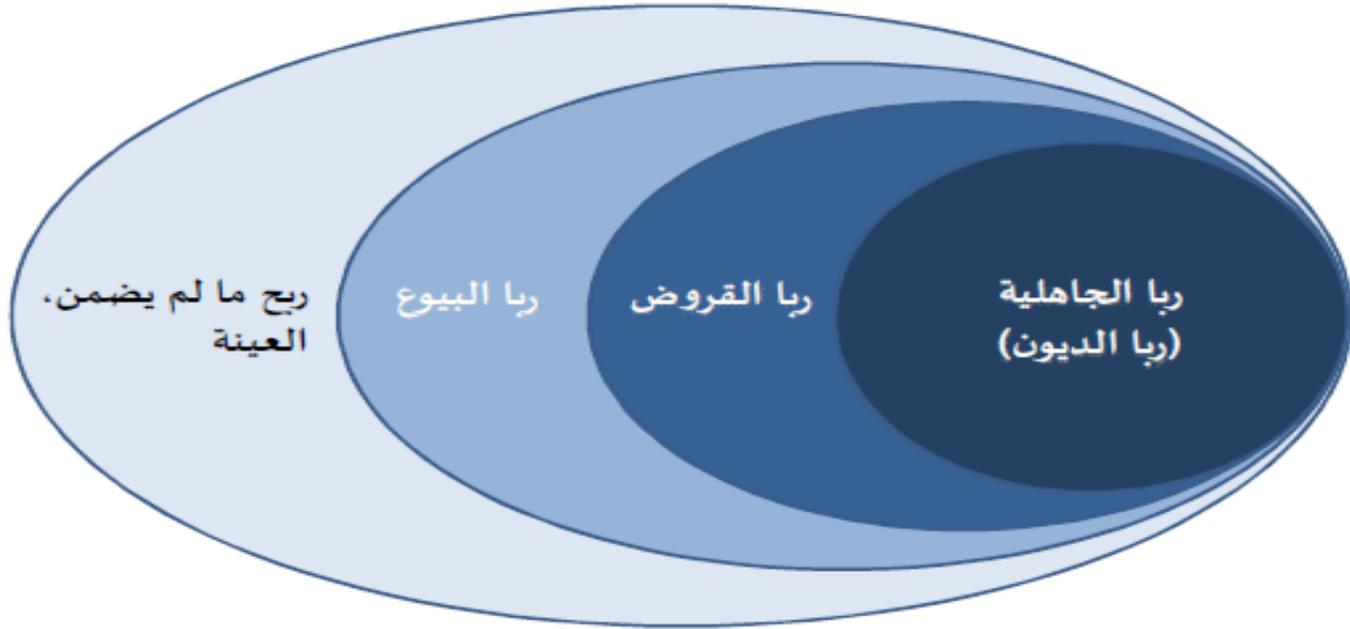


# الربا

- \* هل التحريم مقصور على الأصناف الستة؟
- \* ما أهم خصائص هذه الأصناف؟
- \* المثلية = مكيلة أو موزونة
- \* ضرورية = استراتيجية
- \* تسهّل الخاصيتان من قرض هذه الأموال، وبالتالي احتمال وقوع الربا فيها أكبر، ما تطلب فرض قيود أشد على تداولها لمنع وقوع الربا



# دوائر الربا



## شكل ٤

أسوأ أنواع الربا هو ربا الجاهلية أو الفائدة المركبة. يليه ربا القروض أو الفائدة البسيطة. يليه ربا البيوع. وهذه الثلاثة على مستوى العقد المفرد. لم يكتف الشرع بذلك بل حرم أيضاً الربا على مستوى العقود المتعددة، ويشمل العينة وبيع ما لم يضمن.



# أنواع الربا

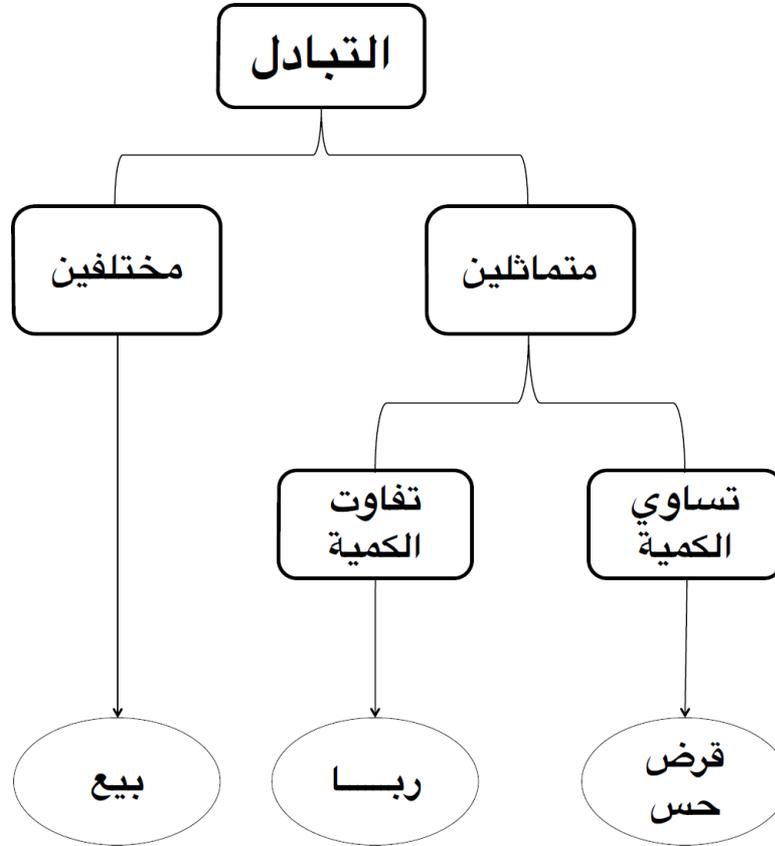
- \* ربا القروض = ربا النسبيّة (الزيادة + الأجل)
- \* ربا البيوع:

  - \* ربا الفضل (زيادة بدون أجل)
  - \* ربا النساء (أجل بدون زيادة)

- \* حيل تحليل الربا (باستخدام أكثر من عقد جائز بمفرده)
  - \* من جهة الدائن: البيع قبل القبض (ربح ما لم يضمن)
  - \* من جهة المدين: العينة الثنائية أو الثلاثية، التورق (العادي مقابل المنظم)
- \* الحيل تقلب المعادلة: تحول التمويل من وسيلة للتبادل الى جعل التبادل وسيلة للتمويل



# الفرق بين البيع والربا



# الربا والبيع

ما الفرق بين التمويل بالمرابحة والتمويل بقرض ربوي؟  
وما تأثير ذلك على الحوافز؟

التمويل بالمرابحة	التمويل بقرض ربوي
بيع يمكن للطرفين من الانتفاع لو وقع البيع حالا (يمكن أن يوجد ولو لم يوجد الأجل)	قرض لا يتصور انتفاع الطرفين إلا بالتأجيل = ليس له منفعة حالة (لا يمكن أن يوجد إلا إذا وجد الأجل)
مال بسلع (البدلان <u>مختلفان</u> )	مال بمال (البدلان <u>متماثلان</u> )
الفائدة (هامش الربح) تكون ثابتة فقط	الفائدة ممكن أن تكون ثابتة أو متغيرة
لا يمكن إعادة جدولة الدين في حال التعثر (دين المرابحة لا يتغير)	يمكن إعادة جدولة الدين (تأجيل السداد مع زيادة الدين) في حال التعثر
لا يمكن بيع دين المرابحة	يمكن بيع الدين الربوي
معاوضة غير صفرية (يسمح بانتفاع الطرفين بسبب الاختلاف)	معاوضة صفرية (لا يسمح بانتفاع الطرفين بسبب التماثل)



## العيونة (الثنائية)

المعاملة	العميل المدين		البنك
(1) شراء	150.000 مؤجلة	==	السلعة
(2) بيع	السلعة	==	100.000 نقداً
المجموع	150.000 + السلعة	==	100.000 + السلعة
الحصيلة	150.000 مؤجلة	==	100.000 نقداً



# الفرق بين البيع الصوري والحقيقي

- \* معيار التمويل هو الأجل
- \* البيع الصوري لا يمكن أن يقع إذا انتفى الأجل (لا يتصور وقوع العينة مع انتفاء الأجل)
- \* البيع الحقيقي يمكن أن يقع حتى لو انتفى الأجل
- \* الأجل تابع في البيوع الحقيقية، ومتبوع في البيوع الصورية
- \* النقد وسيلة للحصول على السلع والخدمات
- \* العينة تجعل السلع والخدمات وسيلة للحصول على النقد



# المخاطر في الاقتصاد الإسلامي

\* ابن تيمية: الخطر خطران:

1. خطر التجارة: لا بد منه: مخاطر الملكية
  2. الميسر: أكل أموال الناس: مخاطر مستقلة عن الملكية (معاوضة صفرية)
- \* سنركز الآن على النوع الأول (خطر التجارة)



# المخاطر في الاقتصاد الإسلامي

- \* الخطر هو احتمال وقوع الخسارة (أمر غير مرغوب فيه = يتعارض مع مقصد حفظ المال)
- \* ليس في الشريعة الأمر بالتعرض للمخاطر، بل اشتراط الضمان لحصول الربح (الخراج بالضمان)
- \* الضمان: تحمل مسؤولية النشاط الحقيقي من خلال ملكية السلع والخدمات والمنافع اللازمة لتوليد الثروة
- \* اشتراط الضمان = اشتراط لتحمل المسؤولية (المخاطرة) الناشئة عن الملكية (ملاحظة: ليس المقصود تحمل المخاطرة، المخاطرة تابعة)



# المخاطر في الاقتصاد الإسلامي

- \* لا تجوز المعاوضة على الضمان المستقل عن الملكية (غرر).
- \* الخطر تكلفة وعبء ينبغي ضبطه وتقليصه إلى أدنى حد ممكن
- \* أفضل طريقة لضبط الخطر ربطه بالنشاط الاقتصادي المولد للثروة



# ضوابط مهمة للمخاطرة المقبولة

1. أن تكون المخاطرة تابعة للنشاط الاقتصادي المولد للثروة (لا يمكن التحرز منها)، أما المخاطرة التي لا تولد ثروة فغير مقبولة
2. أن تكون المخاطرة يسيرة (كيف يقاس اليسير من الفاحش؟) (احتمال الربح أكبر من احتمال الخسارة) **(ضابط محل جدل الأولى أن يقال أن تكون المخاطرة متناسبة مع معدل العائد المتوقع ولو كانت كبيرة)**
3. أن لا تكون المخاطرة مقصودة (المقصود هو توليد الثروة وليس المخاطرة التي تستلزمها)

\* كما ذكرنا سابقا للمخاطرة حد إذا كانت أقل منه فهي ضرورية لا بد منها وذات أثر إيجابي على الحوافز وإن زادت عليه كانت ضارة ومثبطة للإنتاج.



# الخطر في الاقتصاد الإسلامي

- \* تحريم الربا يعني أنه لا بد من تحمل الحد المقبول من المخاطر المحفزة
- \* تحريم الغرر يعني أن لا بد من تقليص المخاطر الفاحشة المثبطة
- \* فصل الملكية عن المخاطرة تؤدي إلى مفاصد (بروز قضية حوكمة الشركات)
- \* السماح بالحصول على الربح قبل ثبوت الملكية المستلزمة للضمان يزيد من احتمال المجازفات في الأسواق المالية
- \* الربا تجريد (=فصل) الملكية من المخاطر
- \* الغرر تجريد (=فصل) المخاطر عن الملكية



# الخطر في الاقتصاد الإسلامي

- \* الزمن هو الوجه الآخر للخطر
- \* الخطر هو احتمال تحقيق الخسارة
- \* الزمن هو احتمال تحقيق الربح
- \* الإسلام منع المعاوضة استقلالاً على الزمن (الربا) أو الخطر (الغرر)
- \* آلية اتخاذ القرار ودور السببية: في الواقع الشخص لا يأخذ الخطر كمسلم، بل يجتهد في تقليل احتمال وقوع الخسارة من خلال فعل الأسباب



# الخطر في الاقتصاد الإسلامي

- \* تقويم المشتقات في ضوء المعايير المقبولة للمخاطرة:
  - \* معاوضة صفرية،
  - \* احتمال الخسارة فيها اكبر،
  - \* معاوضة على المخاطرة = المخاطرة مقصودة (تفصل المخاطرة عن الملكية)



# الغرر

- \* في السابق ركزنا على معيار الغرر في القرار الفردي وهو:
- \* معيار المخاطرة: أن تكون احتمالات الخسارة أكبر (مع وجود اختلاف حول هذا المعيار)
- \* الآن نبين معيار الغرر في العقود (= المبادلة الثنائية) حسب عوائد الطرفين من العقد (أو توزيع ثمرات العقد بين الطرفين)، وهو المعيار الصفري: كل مبادلة صفرية غرر



# الغرر

\* كيف نعرف هل المبادلة صفرية أو غير صفرية؟

\* نستخدم الاستنتاج العكسي (backward induction)

1. نحصر النتائج المحتملة للعقد
2. لكل نتيجة محتملة، ننظر لو علم المتعاقدان أنها هي التي ستقع، فهل سيقدر أحدهما أو كلاهما عدم الدخول في العقد؟
3. إذا كان أحد المتعاقدين يرفض الدخول في العقد، في أي من النتائج المحتملة للعقد، فهذا دليل على كون المبادلة صفرية (وجود غرر محض في العقد)

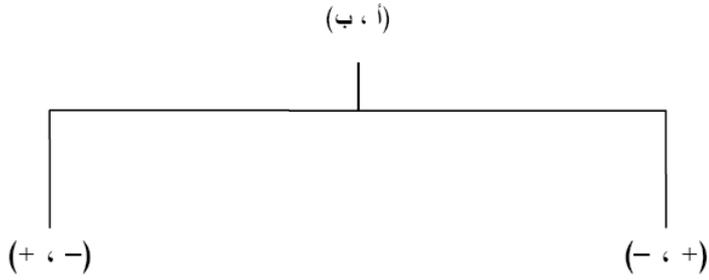


# تصنيف المبادلات حسب الغرر

- \* يمكن تصنيف المبادلات (=المعاوضات) بحسب عوائدها إلى:
- \* مبادلات صفرية
- \* مبادلات إيجابية
- \* مبادلات غير صفرية



# المبادلات الصفريية



شكل (٨): المبادلات الصفريية

- \* لدينا طرفان في المبادلة أ و ب
- \* يمثل ما بين القوسين (أ، ب) عوائد طرفي المبادلة
- \* لو يعلم (ب) أن الفرع الأيمن سيتحقق لما اقدم على العقد
- \* لو يعلم (أ) أن الفرع الأيسر سيتحقق لما اقدم على العقد
- \* باستخدام الاستنتاج العكسي العقد غرر محض = مبادلة صفريية

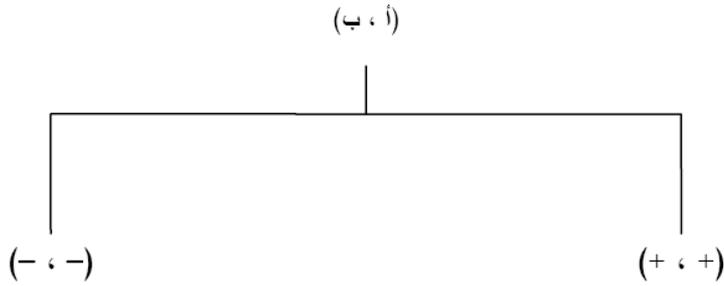


# المبادلات الصفريّة

- \* هي التي لا يربح فيها طرف إلا على حساب الآخر (يساوي مجموع عوائد الطرفين صفراً)
- \* السبب في وجودها: جهالة النتيجة عند التعاقد (مقدماً)، وإلا أعرض الخاسر عن الدخول فيها
- \* مثل القمار، بيع البعير الشارد، ضمان سلعة معينة (عقد تأمين بين طرفين)، والخيارات (المشتقات عموماً)
- \* ممنوعة شرعاً



# المبادلات الإيجابية



شكل (٧): المبادلات الإيجابية

- \* (أ ، ب) تمثل عوائد طرفي المبادلة
- \* عند التعاقد (مقدماً) لا يعلم أي الطرفين هل تكون المبادلة مربحة لهما (الفرع الأيمن) أم لا (الفرع الأيسر) (والكل يقصد الفرع الأيمن: الربح المشترك)

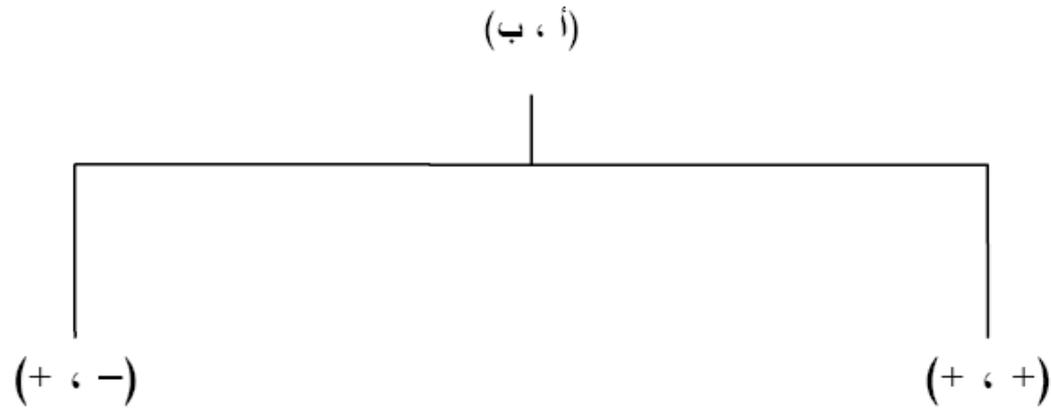


# المبادلات الإيجابية

- \* هي كل مبادلة مقصود أطرافها الانتفاع المشترك
- \* عند التعاقد (مقدماً) لا يعلم أي الطرفين هل ستكون المبادلة مربحة لهما أو لا (ولكن كلاهما يقصدان الربح المشترك)
- \* مثل عقود المشاركة **في الربح** (مثل شركة المضاربة وشركة العنان) – ولا يشترط تساوي مقدار الكسب
- \* مقبولة شرعاً



# المبادلات غير الصفريية



شكل (٩): المبادلات غير الصفريية



# المبادلات غير الصفريية

- \* هل التي تتضمن نتيجة إيجابية وأخرى صفريية (أي قد تنتهي بانتفاع الطرفين أو انتفاع أحدهما وتضرر الآخر)
- \* الحكم الشرعي يعتمد على أي الاحتمالين أكبر
- \* النتيجة الإيجابية هي الأغلب ومقصود الطرفين (مقبولة، مع وجود غرر يسير مغتفر)
- \* خلاف ذلك من الغرر الفاحش (ممنوعة)
- \* مثل: عقد المزارعة والمساقاة (أي مشاركة **في الإيرادات**)
- \* عقد الجعالة وبيع العربون، بيع الثمر قبل بدو الصلاح
- \* ما الفرق بين العربون والخيارات؟



# الغرر اليسير والفاحش

\* معيار التفرقة:

1. ما الفرع محتمل الوقوع في الغالب؟

2. ما مقصود الطرفين؟

\* المبادلة الصفيرية: غرر محض

\* المبادلة الإيجابية: غرر يسير (يغلب على ظنهما الربح وهو مقصدهما)

\* المبادلة غير الصفيرية: يكون يسيرا إذا كان الفرع الذي ينتهي بمنفعتهما

هو الأغلب، وهو مقصدهما

\* (المشاركات أحل من الإجارة)



# ضوابط المبادلات الصفرية

- \* معيار الصفرية ينطبق على عوائد المبادلة بعد تحققها، وليس العوائد المتوقعة حين إنشاء العقد (بخلاف السائد في نظرية اتخاذ القرار)
- \* الخيارات من المعاوضات الصفرية باعتبار العوائد المتحصلة للطرفين في النهاية (وليس المتوقعة).
- \* معيار موضوعي: افتراض زوال الجهالة من المبادلة والنظر في إمكانية حصول التبادل.



# تقييم العقود بناء على معيار الغرر

- \* الخيارات
- \* المستقبلات
- \* عقود الاستصناع
- \* عقد التوريد
- \* بيع الاستجرار
- \* كلها تتضمن تأجيل بدلين، ولكن ما الفرق بينها؟
- \* وجود قرائن اقتصادية تدل على قصد المبادلة الحقيقية من عدمه



# تطبيقات أخرى

- \* التسويق الهرمي (المبادلة على مستوى المجموع صفر)
- \* السوق المالية في أوقات الفقاعات

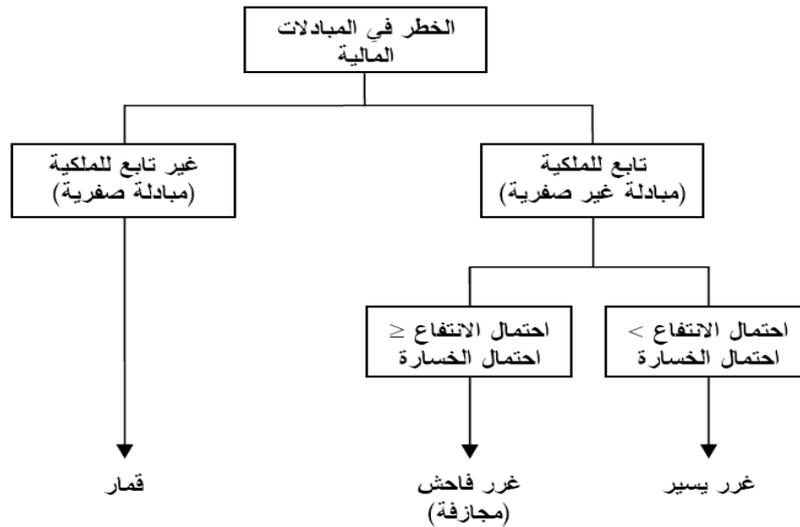


# العلاقة بين معياري الغرر

المعيار الصفري مجموع عوائد الطرفين صفر	معيار المخاطرة احتمال الخسارة أكبر (محل جدل)
يتعلق بمجموع طرفي العقد	يتعلق بالفرد
يتعلق بالنتائج المترتبة على التعاقد	يتعلق بما قبل التعاقد (الاحتمالات)
كل مبادلة صفرية فهي عالية المخاطر	ليس كل مبادلة عالية المخاطر صفرية
المقامرة في صالات القمار-المشتقات	المضاربة في الأسواق المالية



# تصنيف الخطر في المبادلات



\* استخدام معياري الخطر في تصنيف المبادلات:

\* هل الخطر تابع لملكية الأصل محل التبادل أو مستقلا (صفيرية المبادلة)

\* هل احتمال الانتفاع أكبر

شكل (١٠): أنواع الخطر في المبادلات



# المرجع

- \* كتاب مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، د. سامي السيولم
- \* الربا ص 42-73
- \* الغرر ص 74-98
- \* كتاب التحوط في التمويل الإسلامي للمؤلف نفسه ص 61-103



# المصطلحات الأساسية

Term	الترجمة
Contracts	عقود
Risk	الخطر
Exchange	التبادل
Loan	القرض
Interest	الفائدة
Pricing	التسعير
Payoff	العوائد
Mark-up or cost-plus sale	المرابحة



# المصطلحات الأساسية

Term	الترجمة
Profit-loss sharing	المشاركة في الربح والخسارة
Buyer	المشتري
Seller	البائع
Debt	الدين
Usury	الربا
Zero-sum game	معاوضة صفرية
Positive-sum game	معاوضة إيجابية
Non-Zero-sum game	معاوضة غير صفرية
Constrains	قيود



# ملخص الوحدة

- \* تم في هذه الوحدة التعرف على قيود الهندسة المالية الإسلامية والمتمثلة في أصول المعاملات المحرمة في الشريعة: الربا والغرر.
- \* الربا محرم في جميع الأديان السماوية، ومن أجازته وضع قيود كثيرة على ممارسته لما يتضمنه من مخاطر على الاستقرار الاقتصادي.
- \* كلما أشد التماثل بين البدلين اشتدت القيود الشرعية المفروضة على المعاملة
- \* توجد عدة فروق مؤثرة بين التمويل بالمرابحة والتمويل الربوي من خلال القرض بفائدة



# ملخص الوحدة

- \* ليس في الشريعة أمر بالتعرض للمخاطر، بل اشتراط الضمان لحصول الربح (الخراج بالضمان)
- \* من ضوابط المخاطرة المقبولة في الشريعة أن تكون: تابعة، وغير مقصودة، ومتناسبة مع معدل العائد المتوقع
- \* الربا يفصل الملكية عن المخاطر، والغرر يفصل المخاطر عن الملكية
- \* الزمن هو الوجه الآخر للخطر، وقد منع الإسلام المعاوضة استقلالا على الزمن (الربا) أو الخطر (الغرر)
- \* يمكن استخدام مفهوم المعاوضة الصفيرية لاكتشاف الغرر في العقود، وتبين من خلاله وجود غرر فاحش في عقود المشتقات المالية.



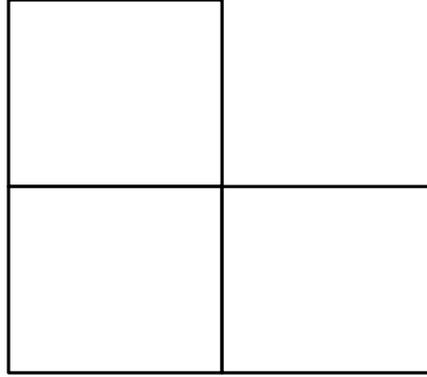
# ماذا سندرس في الوحدة القادمة

- \* ما مبادئ الهندسة المالية الإسلامية؟
- \* ما خطوات تقييم المنتجات المالية الإسلامية؟
- \* ما الاستراتيجيات المتاحة لتطوير منتجات مالية إسلامية جديدة؟



# مرن عضلات مخك

\* قسم الرسم إلى أربعة أجزاء متماثلة الشكل ومتساوية المساحة.



# موعدنا في المحاضرة القادمة

